TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq

Asst.Lecture. Zainab Taleb Salman *
Mustansiriya University - College of Education

Dr. Noura Kattaf Hidan
Misan University - College of Political science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 14 Feb 2019
- Accepted 22 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- Iraq
- Corruption
- political stability
- Political System

Abstract: Corruption in the current stage of the most prominent phenomena that invade the state in all joints, especially vital and strategic; because it became a culture more common than the theories and trends of study and even become a large part of the various social life, economic, political and even cultural and moral, and despite calls from different The need to eliminate corruption and reduce it, but over time rather than weaken and decompose, and ends up increasing strength and immunity, and in this sense, this research includes the definition of corruption and types and causes, and frameworks for study in order to know the weaknesses, Rhea in order to eliminate it and strengths in order to weaken and break through its extensions and perform In order to weaken them, and to break the path of its extensions and to reduce it and eradicate it from its roots.

Accordingly, our research, which is characterized by; (corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq), was divided into three sections, the first defining the roots of corruption, the second focusing on its causes and forms, and the third dealing with visions and mechanisms to combat corruption in Iraq.

* **Corresponding Author:** Zainab Taleb Salman**, E-Mail:** znoba.aldulaimy@yahoo.com **,Tel:, Affiliation**: Mustansiriya University - College of Education

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

الفساد كأحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق

م.م زينب طالب سلمان

الجامعة المستنصرية – كلية التربية

م.د. نوره كطاف هيدان

جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 14/ شباط/2019
- القبول : 22/ شباط /2019
- النشر المباشر : 20/ اب /2019

الكلمات المفتاحية :

- الشَّرق الأوسط
- العراق
- الفساد
- الاستقرار السياسي
- النظم السياسية

الخلاصة : يعد الفساد في المرحلة الراهنة من ابرز الظواهر التي تغزو الدولة بكل مفاصلها خاصة الحيوية منها والإستراتيجية؛ لكونها أصبحت ثقافة شائعة أكثر من كونها نظريات واتجاهات للدراسة لا بل أصبحت تشكل جزء كبير من مختلف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والأخلاقية، وعلى الرغم من الدعوات من مختلف الشرائح بضرورة القضاء على الفساد وتحجيمه إلا انه بمرور الوقت بدلاً من أن يضعف ويضمحل، وينتهي يزداد قوة وحصانة، ومن هذا المنطلق يتضمن هذا البحث التعريف بالفساد وأنواعه وأسبابه، والأطر الخاصة بدراسته من اجل معرفة مواطن ضعفه، والعمل عليها وتسخيرها من اجل القضاء عليه ومواطن قوته من اجل إضعافها، وكسر طريق امتداداته وتحجيمه واستئصاله من جذوره .

وبناءً عليه تم تقسيم بحثنا الموسوم بـ (الفساد كأحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق) على ثلاث مباحث يتضمن الأول التعريف بجذور الفساد، بينما ركز المبحث الثاني على أسبابه وأشكاله، في حين عالج المبحث الثالث رؤى وآليات مكافحة ظاهرة الفساد في العراق.

المقدمة :

تعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات عامةً، والمجتمع العراقي بصورة خاصة؛ فهي موجودة بكل العصور وفي كل المجتمعات، المتقدمة منها والنامية، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية كانت أم معنوية بطرق غير شرعية، وتختلف أسباب هذه الظاهرة من مجتمع إلى آخر فمنها ما هو سياسي واقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وإداري حيث تتعدد الأبعاد والتأثيرات التي تولدها هذه الظاهرة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: " أنّ ظاهرة الفساد في العراق لها أسبابها المختلفة، وأبرزها الأسباب السياسية والتي انعكست بصورة سلبية على الاستقرار السياسي للبلاد" .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

مشـــكلة البحـــث: أن مشـكلة الفســاد بأشـكاله المختلفـة ظلـت هاجسـاً وواقعـاً عمليـاً، وهـذا مـا جعلنـا معنيـين بشـرح وتفسـير هـذه الظـاهرة علميـاً، الأمـر الـذي دفعنـا إلـى صـياغة بعـض الأسـئلة لمعرفـة أسبابها:

1. ما المقصود بالفساد ؟
2. هل للفساد أشكال عديدة أم له شكل واحد؟
3. ما هي أسباب الفساد وهل شكلت معوق أساسي لاستقرار العراق السياسي؟
4. هل هناك آليات جديدة تساهم في الحد من ظاهرة الفساد ؟

منهجيـة البحـث: اعتمـدنا فـي البحـث علـى أكثـر مـن مـنهج؛ كـالمنهج التـاريخي لتتبـع جـذور الفسـاد فـي العـراق، والمـنهج التحليلـي لمعرفـة أشـكاله وأسـبابه، بالإضـافة للمـنهج الاسـتنباطي لمحاولـة إيجـاد حلول ومعالجات تحد من ظاهرة الفساد في العراق.

هيكليـة البحـث: اعتمـاداً علـى الفرضـية التـي انطلـق منهـا البحـث تـم تقسـيمه إلـى ثلاثـة مباحـث فضـلاً عـن المقدمـة والخاتمـة، فقـد ركـز المبحـث الأول علـى جـذور الفسـاد، بينمـا عـالج المبحـث الثـاني ظـاهرة الفسـاد فـي العـراق مـن خـلال التعـرض لأشـكاله وأسـبابه، فـي حـين تـمَّ تخصـيص المبحـث الثالث آليات جديدة لمكافحة الفساد في العراق.

المبحث الأول: جذور الفساد

أصـبح الفسـاد مشـكلة خطيـرة وظـاهرة مرضـية مستعصـية يهـدد المجتمعـات ككـل، بعـد أن تفشـت جرائمـه وزادت معدلاتـه، لهـذا أصـبح مـن البـديهي توضـيح هـذه الظـاهرة عبـر تعريفهـا لغويـاً واصـطلاحياً، ليتسـنى لنـا بعـد ذلـك سـبر غـور هـذه الظـاهرة التـي كانـت ولا زالـت تغـزو مجتمعاتنـا ومؤسساتنا بكل زواياها .

أولاً: مفهـوم الفسـاد لغـةً: كلمـة (مصـدر) مشـتقة مـن الفعـل (فسـد)، جـاء فـي مختـار الصـحاح فـي مـادة فسد(فسـد الشـيء فسـد بالضـم) فسـاداً فهـو فاسـد، وفسـد بالضـم أيضـاً فسـاداً فهـو يفسـد، وأفسـده مفسـود والمفسـدة ضـد المصـلحة[1]، والفسـاد يُنـاقض الصـلاح، ويسـتخدم للدلالـة علـى التغييـر، فمـثلاً يقـال (فسُـد التمـرُ إذا خَمـج، وفسُـدَ الخبـزُ إذا عفِـن)[2]، وفـي معجـم القـاموس المحـيط فـي مـادة (فسـد)

(1) محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص 503، (مادة مفسد).

([2]) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968، ج3، ص335.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

فسد عقد وكرم ضد الصلح، والفساد يعني أخذ المال ظلماً، وتفاسدوا قطعوا الأرحام [1]، ووردت لفظة الفساد في اللغة العربية، بمعنى التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط، واخذ المال ظلماً[2].

وفي القرآن الكريم وردت كلمة الفساد في أكثر من آية، وفي كل آية يختلف تفسير هذه المفردة عن الآية الأخرى، وورد ذكر مفردة الفساد في أكثر من مرة وأحياناً ارتبط مفهومها بمعاني عدة منها؛ الفسق والظلم والنفاق والشرك وارتكاب المعاصي، ومن الآيات التي تضمنت مفردة الفساد، كما في قوله تعالى: ﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿**للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً**﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم**﴾ [5].

أما في اللغة الانكليزية تلفظ كلمة الفساد (corruption)، وتعني السبب في التغيير من الصالح إلى السيئ (cause to change from good to bad)[6]، أما قاموس ويبستر العالمي الثالث 1961، فقد عرف الفساد بأنه (الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة والوسائل غير القانونية، والفساد يعني الخلل والاضطراب والتلف) .

ثانياً: مفهوم الفساد اصطلاحاً:

يختلف تناول مفهوم الفساد باختلاف الباحثين؛ لكونه مصطلح مرن قابل للاجتهاد؛ وذلك حسب البيئة التي يظهر فيها أو يكون مرادفاً لموضوعات الباحثين فقد يكون سياسياً أو اجتماعياً، أو اقتصادياً أو ثقافياً وحتى أخلاقياً.

---

[1]() مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008، ص 995، مادة (فسد).

([2]) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الأمواج، بيروت، ط2، 1990، ص 688.

([3]) سورة الروم: الآية: 41 .

([4]) سورة القصص: الآية: 83 .

([5]) سورة المائدة: الآية: 33 .

([6]) Webester's Third New International Dictionary of English Language (Unabridged), U.S.A. 1961.p92.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

وعلى الرغم من إيجاد أكثر من تعريف لمفردة الفساد إلا انه من الصعوبة بمكان الاتفاق أو الوقوف على تعريف عام وشامل يحتوي هذه المفردة بكل زواياها وأنواعها، إلا انه على الرغم من ذلك فقد ترتبط مفردة الفساد في أذهان الناس بمفهوم الشر أو بالنواحي السلبية إجمالاً، ويرى البعض أن الفساد هو الخروج عن القانون والنظام، بمعنى عدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح خاصة: سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية لفرد أو لجماعة معينة[1]، ويراه آخرون بأنه عمل غير قانوني يقوم به الشخص الذي يُمارِسه بصورة لا أخلاقية بقصد الحصول على منفعة شخصية، وهذا يعني أن ممارسة الفساد تعود إلى عدم استقامة هذا الشخص، ونلاحظ أن منظمة الشفافية العالمية حاولت إيجاد تعريف لموضوع الفساد بأنه (استغلال السلطة العامة من أجل المنفعة الخاصة)[2]، ويعرفه معجم أكسفورد الإنكليزي بأنه (انحراف أو تحطيم النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة)[3].

وتأسيساً على ما تقدم نلاحظ أن تسمية الفساد بثقافة أفضل بكثير من تسميتها بظاهرة؛ كونها تنطوي على أبعاد اجتماعية، وسياسية واقتصادية، تهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية، ومنفعة خاصة غطاؤها الوظيفة، والمنصب، وجوهها متعددة كالرشوة والسرقة والمحاباة وغيرها، آثارها مدمرة ليس فقط على مستوى المجتمعات والاقتصاد والثقافة بل وحتى على الفرد نفسه إذ يورثها للأجيال اللاحقة.

المبحث الثاني: أسباب الفساد وأشكاله

الفساد ظاهرة قديمة أصابت أجهزة الدولة ولو بشكل محدود منذ نشوء الحكومة العراقية في مطلع عشرينيات القرن الماضي لكنها تفاقمت بشكل ملحوظ منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، وبشكل خاص بعد غزو الكويت في عام1990-1991، وفرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة والذي أودى بحياة الآلاف من البشر، وتدمير البنى التحتية، وتسبب بخسارة (170) مليار دولار، وكان للحصار الاقتصادي الذي فرض بقرار مجلس الأمن

([1]) إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, 2004، ص97.

([2]) آدم نوح علي، مفهوم الفساد السياسي والإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، مجلد21، العدد2، 2005، ص22.

([3]) ينظر: معجم أكسفورد الانكليزي على الرابط الآتي:https://en.oxforddictionaries.com/definition/corruption

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

رقم (661) في 6 آب 1990، الأثر البالغ على الاقتصاد نتيجة لتجميد أموال العراق في الخارج، وفرض حظر على الواردات والصادرات العراقية[1]، وساد معه انتشار ثقافة السرقة والرشوة، والمحاباة كالوباء خاصةً بعد تطبيق مذكرة التفاهم[*]، برنامج النفط مقابل الغذاء (Oil for Food Program)، في نهاية عام 1996، والتي أسقطت ذمم كثير ممن كانوا داخل السلطة وخارجها بل وصل الأمر إلى دول ومنظمات دولية ساهمت بالفساد حتى أصبح الفساد جزءاً من كيان ومؤسسات الدولة[2]، أن الفساد في العراق ليس وليد العهد؛ وإنما هو نتيجة حتمية لتراكمات وأفعال سابقة للحكومات المتعاقبة، إلا انه تفاقم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وجملة التغيرات التي شهدها العراق على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية خاصةً بعد القرار الذي أصدره الحاكم العسكري المُعين في العراق (بول بريمر)، والخاص بحل الجيش والكيانات العسكرية والأمنية فضلاً عن الوزارات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة الفساد، فقد تم تسريح (500) ألف شخص من الجيش العراقي السابق وإطلاق سراح الآلاف من المعتقلين[3]، وبهذا أصبح الفساد الإداري والمالي آفة تنخر في جسد البلد والمجتمع، وتعرقل مساعي التنمية، وتتسبب في انتشار الفقر، وشهد العراق انتشاراً كبيراً للفساد على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى والأجهزة الأمنية، وعلى مستوى المحافظات كافة حتى أصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها، وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس.

أولاً: أسباب الفساد

---

[1]() عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية– المحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص32.

(*) وهو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 986، لعام 1995؛ المسمى برنامج النفط مقابل الغذاء(Oil for Food Program)؛ والذي بمقتضاه سمح للعراق بيع نفطه، لغرض توفير الغذاء والدواء وإصلاح الهياكل الأساسية بما فيها الصناعة النفطية، تحت إشراف الأمم المتحدة. للمزيد ينظر: سناء محمد سدخان، مظاهر الفساد المالي في عقود مذكرة التفاهم، النفط مقابل الغذاء، مجلة كلية الحقوق، العدد 2، المجلد 18، جامعة النهرين، 2016، ص144.

[2]() حيدر علي عبد الله، مشكلة الفساد في العراق وآليات هيأة النزاهة في مكافحته، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2013، ص61.

[3]() كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد306، 2004، ص 36.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

وللفساد في العراق بعد عام 2003، أسباب عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية، وغيرها وسنتعرض لها كالآتي:

1. **أسباب سياسية:** الحروب والصراعات والحصار فالحروب والصراعات التي تنشأ في المجتمعات، سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الدينية تترك آثارها في تفشي وانتشار الفساد في المجتمع، وفي العراق فأن الحروب المتعاقبة التي شنها النظام السياسي السابق لعقود من السنين، وما تبعها من حصار شامل أفقرت الناس لدرجة أن أساتذة الجامعة تراجعوا اقتصادياً في التسعينات إلى مراتب متأخرة، وأضطر بعضهم إلى بيع كتبه أو العمل كسائق بسيارته الخاصة، فيما أضطر المعلمون والمدرسون إلى بيع السجائر في الشوارع، ويقال أن الأساتذة والمدرسين والمعلمين هم ملح الأرض (فإذا فسد الملح فسد كل شيء)[1]، وعلى الرغم من إجراء انتخابات دورية وصعود للحكومات المتعاقبة إلا أن هذا لم يمنع من تواطؤها مع الفاسدين والمقصرين بل أنها تسعى دائماً إلى إخفاء ملفاتهم الفاسدة، وتستميت من اجل الدفاع عنهم، وعدم إخضاعهم للتحقيق والسجن فضلاً عن فساد التشريع؛ إذ يسعى القائمون على السلطة إلى تشريع، وتفعيل الفقرات والنصوص القانونية التي تحقق مصالحهم ومكاسبهم المادية وتتباطأ وتعرقل القوانين والتشريعات التي تصب في مصلحة المواطن والشعب، وبالنتيجة هي بالضد من مصالحهم كما أن الأحزاب السياسية الفعالة في الساحة السياسية العراقية أنفقت أموالاً طائلة خلال السنوات الماضية من خلال سرقة أموال المساعدات من الدولة أو المنظمات الدولية، ونتيجة لهذا فقد سهل هذا المال المتدفق على تفاقم حجمها وسلطاتها ومن الجدير بالذكر بأنه كلما ازدادت الإيرادات المالية لدى هذه الأحزاب كلما نمت وتوسعت وتعزز نجاحها، وكلما تعزز نجاح الحزب كلما ازدادت حاجته إلى الأموال لدعم هياكله التنظيمية، وبسبب هذه الحلقة المفرغة فقد أصبح الهدف الأساسي لهذه الأحزاب هو العمل على تعظيم إيراداتها الأمر من خلال التزاحم والمنافسة للسيطرة على اكبر قدر من المناصب، سواء التي تجلب لها الأموال أو تلك التي تحمي مصادر دخلها وهم (المسؤولون الحكوميون) وتستمر المنافسة المحمومة من قبل جميع الأحزاب للحصول على المناصب الرئيسية لتعظيم المنافع المالية، ولهذا فقد أصبح الفساد ضرورياً لاستمرار الوضع القائم في العراق، وبالنتيجة فان فساد منظومة التشريع والتنفيذ يُضاف إليها القضاء، وفساد الأحزاب السياسية، وتفشي البيروقراطية الحكومية، وضعف الممارسات الديمقراطية، وغياب الهوية الوطنية،

---

[1]() قاسم حسن صالح، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة، جريدة النهار، العراق، بغداد، العدد 34 شباط، 2012.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

كل هذا أدى إلى تفاقم الفساد، وبالنتيجة من الصعوبة بمكان السيطرة عليه[1]، ولا ننسى موضوع المحاصصة المؤسسة الطائفية، والتي بموجبها يتم توزيع المناصب في الوزارات والدوائر على أساس نظام الحصص بنسبة معينة لكل طائفة، فضلاً عن ظهور ما يعرف بـ(شخصنة المؤسسات)[*]، فضلاً عن تشوه النظام الانتخابي، واتهامات بالتزوير والتلاعب بأصوات الناخبين، وشراء ذمم القائمين والمراقبين للعملية الانتخابية، والذي لا يقل أهمية من كل ما ذكر هو غياب المعارضة البرلمانية، والتي تؤدي دوراً حيوياً، وفعالاً في الرقابة على الأداء الحكومي[2].

2. أسباب اقتصادية: سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني قرار شرعي صادر من الأمم المتحدة؛ لغرض إيجاد إطار قانوني ومسوغ شرعي لسحب أموال العراق المجمدة في الخارج، لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية القرار (1483)؛ والذي صدر من مجلس الأمن في (22 أيار 2003)، وقد أعطى بموجبه قوى التحالف الحق ببيع النفط العراقي، واخذ بلايين الدولارات من حسابات برنامج النفط مقابل الغذاء وإنفاق ما يرونه مناسباً دون حسيب أو رقيب[3]، فضلاً عن انتشار الفساد في أوساط سلطة التحالف المؤقتة نفسها وأخذت شركات مثل (هاليبوتون، بارسون، فلور) تنظم عقود إعادة الأعمار بوسائل غير قانونية مستغلة ظروف العراق غير المستقرة سياسياً واقتصادياً، وكذلك قام (بريمر) بتغيير مسألة القوانين الجنائية والاقتصادية والأمنية والسيطرة (السيطرة التامة) على مقدرات البلاد الاقتصادية وأمواله في الداخل والخارج، واستغلال الشخصيات الشعبية، وشيوخ العشائر لصالحها، ووضع خطط إستراتيجية وإدارية لقيادة العراق ما بعد الاحتلال وكان أمر حل الجيش، وإلغاء التعويضات العسكرية جميعها، قد حرم (400,000) عائلة من سبل عيشهم الأساسي فضلا عن تطبيق قرار (اجتثاث البعث) إلى إبعاد أكثر من (30,000) عضواً في الحزب من وظائفهم الحكومية من دون بذل أي جهد لاستثناء

([1]) جمال إبراهيم الحيدري، النماذج الإجرامية للفساد الإداري في قانون العقوبات العراقي، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص159.

(*) وتعني تنصيب الأشخاص بدلاً من تنصيب المؤسسات وتسييس المناصب. للمزيد ينظر: خميس البدري, تداول السلطة, رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد, مجلد أوراق عراقية, بغداد, العدد2, 2005, ص8 .

([2]) المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، هيكلة مجلس النواب العراقي، ودوره في الحياة العامة، بغداد، المنظمة، 2006، ص105.

([3]) للمزيد ينظر: أيمن احمد، الفساد السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العلوم السياسية 2012، ص157، سالم توفيق النجيفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص9.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

الأبرياء في جرائم النظام السابق، ووجه ضربة قاصمة إلى ما تبقى من جهاز الدولة القديم وهذا ما أنتج من انهيار وتلاشي دوائر الدولة العراقية جميعها عدا وزارة النفط [1]، وهذا بدوره أدى إلى الفساد وانتشار الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشوة وتفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وانعدام العدالة في توزيع الثروة في المجتمع، والذي من شأنه أن ينقسم المجتمع إلى طبقة ذات ثراء كبير، وأخرى محرومة فضلاً عن تراجع خطط التنمية وزيادة القروض من الدول الأخرى والبنك الدولي، والتي لا تذهب للمشاريع الاستثمارية والتنموية؛ وإنما فقط لسد النقص الحاصل في تمويل رواتب الموظفين، ورواتب ذوي المناصب العليا والوزراء وكبار المسؤولين، وهذا بدوره جعل العراق مكبل بالديون الخارجية، ووضع مقدراته ومواردها تحت سيطرة الدول الشركات العالمية المتنفذة خاصة بعد اعتماد الاقتصاد العراقي على الاقتصاد الريعي(*)، وخاصة في مجال النفط، وإهمال القطاعات والصناعات المحلية على حساب الصناعات الأجنبية والمستوردة، وتطبيق نظام الخصخصة؛ وتعني تحويل الملكية من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، فضلاً عن عدم تشجيع الاستثمار ورشوة كبار رجال الأعمال الغربيين كل هذا أدى إلى تحطم البنية الاقتصادية للعراق، بسبب الفساد المستشري بكل مجالات الدولة الحيوية والإستراتيجية.

3. **أسباب اجتماعية:** أن التغيير في البنية السياسية والاقتصادية بعد إحداث 2003/4/9، لا تزال قطاعات واسعة من المجتمع العراقي تعاني من مظاهر الفقر؛ وذلك لأسباب عدة أبرزها تردي الوضع الأمني في البلاد المتمثل بالإرهاب والهجرة والنزوح والقتل واضطراب الحركة السياسية، واستشراء مظاهر الفساد بأنواعه شتى في أغلب مرافق الدولة، فضلاً عن تفشي الأمية في العراق فقد أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع العراقي ولاسيما بعد عام 2003؛ وذلك بفعل الظروف التي مر بها البلد، وتراجع عملية القضاء على الأمية تراجعاً كبيراً، وبخطوات كبيرة إلى الوراء، وساهمت عدة عوامل على تفاقم الأمية والسبب يعود إلى الاحتلال الأمريكي

([1]) للمزيد ينظر: المصدر السابق، ص 82، هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص312.

(*) وتعني اعتماد الاقتصاد على مصدر واحد للدخل فقط وهو يعتمد على المصادر الطبيعية كـ(الزراعة أو النفط والغاز والمعادن وهكذا) للمزيد ينظر: مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اعتماد الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، د.ت، ص2، رياض الخوري، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الإصلاح العربي، أيلول، 2008، ص22.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

وحلفائه وإلى النزاع الطائفي والحكومات المتعاقبة التي عجزت عن توفير الأمن في البلد والذي يعد الركيزة الأساس لبناء أية بنية تحتية في هذا الجانب والتهديدات الأمنية التي تشمل إطلاق النار والاغتيال المباشر والتفجير والعمليات الإرهابية، وتدمير الممتلكات من قبل العناصر المسلحة فضلاً عن أن عدد الأساتذة الذين تم اغتيالهم في العراق منذ سقوط النظام الأسبق عام 2003، أن التعمد بإغراق المجتمع بالبحث عن لقمة العيش كان هو الهدف الأساسي للاحتلال الأمريكي من اجل إغفال العين عن الممارسات والاختلاسات التي يمارسها الاحتلال خاصةً إذا كان الأخير مطمئن بعدم وجود رقيب.

4. **غياب المحاسبة والشفافية:** إذا غابت الشفافية والمحاسبة يحل الفساد والعكس صحيح، لذلك فأن غياب المحاسبة والشفافية هو احد أهم الأسباب المحورية لظهور وديمومة الفساد في العراق[1].

5. **أسباب أخرى:** تتضمن ضعف عنصر المواطنة، وتشظي الهوية الوطنية على حساب الولاء للعشيرة أو للطائفة على حساب الولاء للوطن، وضعف وسائل الإعلام، وعدم حياديتها وضعف صلاحيات منظمات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على كشف وفضح ملفات الفساد فضلاً عن تجاهل بناء الفرد الإنسان الذي يعول عليه صلاح المجتمع والدولة ككل.

ثانياً: أشكال الفساد

للفساد عدة أوجه ولا يقتصر على شكل أو مظهر واحد بل أصبح في الوقت الحاضر يتخذ أشكالاً وأوجه عديدة وخطيرة بغض النظر عن الجهة التي تمارسه سواء كانت فرداً، وبهذا يكون الفساد صغيراً يمارسه صغار الموظفين وأضعفهم سلطة أو جماعة أو مؤسسة بمعنى أن الفساد قد يكون كبيراً يمارسه كبار المسؤولين وأكبرهم سلطة ويمكن إجمال أهم أشكاله بما يلي:

1. **الشكل السياسي للفساد:** من أخطر أشكال الفساد هو الفساد السياسي أو يما يعرف بـ (فساد القمة) ويعني إساءة استخدام السلطة والنفوذ من قبل الزعماء والرؤساء والقيادات، وممثلي الأحزاب في السلطة الذين يحتلون قمة الهرم السياسي من اجل تحقيق مكاسب خاصة ومنافع فردية غير قانونية على حساب الدولة والمجتمع [2]، تراتبياً أو تنازلياً يأتي فساد المؤسستين

([1]) مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، الانترنت: http://shrsc.com/index.htm

(2) للمزيد ينظر: رحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد 23، بغداد، 2009، ص81، كذلك جلال عبد الله معوض، الفساد السياسي في الدول النامية، مجلة دراسات دولية، العدد 4، بيروت، 1987، ص 36.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

التشريعية والتنفيذية بعد (فساد القمة)؛ إذ يلجأ أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ وتمتعهم بالحصانة البرلمانية للقيام بأعمال غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة[1]، أما المؤسسة التنفيذية فتعني قيام الوزراء ومن هم بمستوى مراتبهم باستغلال مناصبهم عن طريق استلام الرشاوى والاختلاس في تحقيق منافع شخصية والانحراف عن المسار العام للأنظمة والتعليمات للحصول على امتيازات على حساب الصالح العام [2].

2. **الشكل الاقتصادي للفساد:** ويعكس كل أشكال الفساد الذي يتعلق بالإخلال بالتعليمات الخاصة بالمال أو التلاعب بالأحكام المالية، والتي تنظم سير عمل مؤسسات التدقيق والرقابة المالية، والأفراد القائمين عليها ودوائرها أو استخدام الموارد العامة لتحقيق منفعة خاصة أو استخدام المال العام من اجل الإثراء الشخصي، وهذا بدوره يسبب تفشي الفقر بين فئات المجتمع بدرجة كبيرة لصالح فئة قليلة غنية، وبالنتيجة يؤدي إلى اللجوء إلى الرشوة والاختلاس وغسيل الأموال والتهرب الضريبي وغيرها[3]، ويتخذ اخطر أشكاله عندما يرتبط مفهوم الفساد كعائق أمام مشاريع التنمية في دول العالم النامي.

3. **الشكل الاجتماعي للفساد:** ويبدأ هذا الشكل من الفساد بالفرد والذي يشكل بمجموعه مجتمع كامل بكل فئاته ويعني الإخلال بأخلاقيات العمل أو الوظيفة أو الانحراف في السلوكيات وأخلاقيات الموظف في مؤسسات ودوائر الدولة ومن ابرز صوره الفضائح الأخلاقية لكبار مسؤولي الدولة، انتشار تجارة الرقيق الأبيض، واستغلال الأطفال (تجارة الأطفال)[4]، وترجيح كفة المحسوبية في شغل المناصب على حساب الكفاءة والخبرة [5].

4. **الشكل الإداري للفساد:** ويعني استغلال الوظيفة العامة في تحقيق مكاسب خاصة أي الانحراف الإداري أو الوظيفي بصورة منظمة وتصدر من الموظف العام خلال تأديته العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية[6]، ومن صوره استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء

---

(1) نبوية علي الجندي، الفساد السياسي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983، ص6
.

(2) جلال عبد الله معوض، مصدر سابق، ص5.

(3) سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد المالي والإداري، دار المرتضى، 2007، ص 51.

(4) احمد نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر الناشرون والموزعون، الأردن،2010، ص17.

(5) سالم محمد عبود، مصدر سابق، ص 46.

(6) علي احمد فارس، حل الأزمات: الفساد أنموذجاً، مركز دراسات والبحوث، بغداد، العدد 2، 2007، ص43.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 390-410

إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة[1]، بمعنى آخر يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي [2].

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنه على الرغم من اختلاف أوجه وأشكال الفساد فانه بكل الأحوال يعد جريمة مخلة بالقانون، أو بالأخلاق أو بالسلوكيات بغض النظر عن نوعه أو تأُثيره أو أبعاده لكونه لا يمس الفرد فقط، وإنما المجتمع برمته والدولة بكافة مؤسساتها، وهذا يجعل بوابة لعبور أشخاص يحتلون مناصب غير مناصبهم ولا تتناسب مع قدراتهم ولا مؤهلاتهم، ولا خبراتهم فلا يساهمون في خدمة الوظيفة التي يشغلونها بأي شيء ولا يساهمون في التنمية ولا في تطور العمل الموكل إليهم، فيصبح شخصا يعمل وهو لا يعمل وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار البطالة بكل صورها، والفقر بأبشع أشكاله.

المبحث الثالث: آليات جديدة لمكافحة الفساد في العراق

أن محاصرة وتقويض الفساد والقضاء عليه يتطلب إرادة قوية وإدراك واعي للاعتراف بوجود هذه الظاهرة التي أضحت تهدد كل كيانات الدولة بما فيها الأفراد والمؤسسات، وهذا الأمر من الصعوبة بمكان السيطرة والقضاء عليه بعيداً عن إشراك كافة فئات المجتمع والدولة, ومن هذا المنطلق حددت الأمم المتحدة مجموعة من الآليات التي بدورها تساهم إلى حد كبير في الحد من هذه الظاهرة والحيلولة دون تحولها إلى ثقافة مجتمعية، ويمكن إجمالها بما يأتي[3]:

1. **المحاسبة:** وتعني أن الأشخاص يكونون مسؤولين ويحاسبون قانونياً وإدارياً وأخلاقياً على أعمالهم أمام المدراء أو المسؤولين (وهم الذين يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم)؛ والذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام المؤسسة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال المؤسسة التنفيذية.

---

(1) محمد قاسم القيروتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 33.

(2) بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 64.

(3) مازن زاير اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، مطبعة دانية، بغداد، 2007، ص.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

2.**المساءلة:** وتعني تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمال، ومدى نجاح تنفيذها من قبل المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء أكانوا منتخبين أو معينين، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة(أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب .

3.**الشفافية:** هي الوضوح وعدم التستر للعلاقة بين ما تقوم به المؤسسة مع الموظفين، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وتشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في موضوعٍ ما، بأن يجمعوا معلومات حول هذا الموضوع قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم.

4. **النزاهة:** هي منظومة القيم التي ترتبط بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وعلى الرغم من التقارب بين مصطلحي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بمجموعة قيم أخلاقية ومعنوية بينما يتصل الأول بإجراءات وأنظمة عملية.

إذ أن(المحاسبة، والمساءلة، والشفافية والنزاهة) تشكل بمجموعها عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحة الفساد، وتتمثل في كافة الإجراءات التي تتخذ في المنظمة بهدف إحراز أداء أعلى[1]، فضلاً عن أنها تمثل نشاطاً مستمراً يأخذ بنظر الاعتبار القيم الإدارية والبيئية (الاجتماعية والأخلاقية) لذلك فأن اغلب مؤسسات مكافحة الفساد تضع خطط معينة لمكافحة حالات الفساد المستشري في مفاصل الدولة، وتعتمد هذه الخطط على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد يتطلب صحوة ثقافية واجتماعية تبين مخاطره في كافة المجالات، فضلاً عن التأكيد على توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد مع السلطة السياسية، وان أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة والوعي الكامل بخطورة الفساد فضلاً عن الاعتراف بوجوده وعدم إنكاره، والتي تمثل الخطوة الأولى والأساسية في مكافحته.

([1]) Hill, R, jonez.balkin. Administrative corruption.Strategic management journal N0.4. 2006.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

ومن هذا المنطلق ندرج جملة من الآليات الجديدة والتي قد تساهم على نحو ولو بقليل في مكافحة الفساد وخاصة في العراق؛ ومن هذه الآليات منها ما هو سياسي وتشريعي وقانوني واقتصادي واجتماعي ندرجها كما يلي:

1. **على الصعيد السياسي:** إن الإصلاح السياسي خطوة كبرى نحو الإصلاح الاقتصادي والقضاء؛ متضمناً عدم التعيين على أسس عرقية أو جهوية تهمل الكفاءة العلمية والخلقية تكون السبب في سقوط الموظف في الرشوة وغيرها، إنشاء معاهد لإعداد المسؤولين على المناصب التنفيذية مزودة بأدوات اختبار خلقية ونفسية للمرشحين، فضلاً عن التأكيد على مبدأ القضاء على الفساد، وجعله يحتل أولويات البرامج الحكومية، وتوحيد أدوات عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وجعل المواطن أمام التقييم والحكم من خلال التأكيد على مبدأ الشفافية، وتبسيط الإجراءات الحكومية من خلال استخدام نموذج الحوكمة الالكترونية[1]، التأكيد على تفعيل نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه، وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة، بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه، إذا أن وجود نظام سياسي ديمقراطي فعال يعني وجود مؤسسة سياسية خالية من الفساد والإصرار على تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية، واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء، وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الأسئلة للحكومة، فضلاً عن تبني نظام انتخابي يعزز الشرعية، وضمان وصول العناصر الوطنية للسلطة إذ أن جزءاً كبيراً من الفساد في العراق له علاقة بالسياسة الانتخابية، حيث ينظم رجال السياسة الكبار عملية شراء أصوات الناخبين، واسترداد ما أنفقوه من مبالغ من خلال الفساد والمحسوبية عندما يكونون في السلطة، إذن فعملية الفساد في العراق دائرية، تبدأ من الحكومة، وتمر بالأفراد، وتنتهي مرة أخرى عند المسؤولين، إذ أن الحكومة التي يُنظر إليها على أنها فاسدة لا تحظى بثقة أفراد الشعب، الذين غالباً ما تتعرض أصواتهم للإسكات أو التجاهل عند انتقاد الفساد، وإذا استطعنا خفض حجم الأموال التي نفقدها في الوقت الحالي بسبب الفساد بنحو 50% فسوف نوفر الأموال اللازمة لإحراز تقدم في التعليم أو

([1]) للمزيد حول مفهوم الحوكمة ينظر: أبو العطا نرمين، "حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(8)، يناير 2006، ص47 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

تحسين شبكات الطرق، وبهذه الطريقة، يمكن أن نضمن عودة الأطفال إلى المدارس، والحفاظ على نظم الرعاية الاجتماعية، والتأكد من أن نظم الرعاية الصحية تعمل بشكل سليم، كما أن تحقيق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وتطبيق العدالة وبالشكل الذي يلاءم تغيرات المجتمع، وأن تتماشى مع الزمان والمكان الذي تطبق فيه[1].

2.**على الصعيد الاقتصادي:** التأكيد على ضرورة وضع خطط اقتصادية تنموية وتتبع ومراقبة عملية الإنفاق الحكومي ما إذا كانت تسير في الاتجاه التنموي عن طريق تأسيس أجهزة رقابية تلاحق عمليات صرف الأموال والأداء الحكومي ورفع تقارير دورية، إذ أن سوء استخدام الصلاحيات يزيد من الفقر، ويحرم الأشخاص من الحصول على احتياجاتهم الأساسية.

والتأكيد على اعتماد آليات واضحة ودقيقة لإعداد مشروع الموازنة المالية من خلال التحول التدريجي لوضع نواة للمؤشر الوطني لقياس الفساد للوصول إلى نتائج حتمية مفادها أن تغلل الفساد بكل أشكاله يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والتضخم والبطالة، وتأخر البرامج والمشاريع التنموية وضياع الأموال وهدرها، فضلاً عن اعتماد معايير الجودة الشاملة في تقييم عمل المؤسسات بشكل فعال من خلال التداول الدوري للمسؤولية والمناصب القيادية والوسطى في مؤسسات الدولة، وجعل الكفاءة والخبرة هي معيار المفاضلة وليس أمراً آخر، وتدريب هذه القيادات على هذه المعايير بما يحقق التطور والتقليل من الروتين الإداري وهذا بدوره يساهم في انجاز العمل بأسرع وقت وبتكلفة اقل.

3.**على الصعيد الاجتماعي:** من خلال التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الفرد وتعزيزه بالقيم الأخلاقية التي تؤكد على نبذ الفساد ومحاربته في قطاعات العمل العام والخاص؛ وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة, وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة(مدونات السلوك)، فضلاً عن التأكيد على الجانب التربوي في المدارس من خلال تدريس مادة (الأخلاقية) والتي تزرع بالنفس البشرية قيم فذة، وتقاليد عريقة وقيمة في نبذ كل ما هو محرم، ومخالف للصدق والأمانة ومخافة الله، وترسيخ الشعور بالمواطنة والولاء للوطن، والحرص على المال العام والإخلاص بالعمل، وعدم تضييع الوقت والفرص للتطور والإبداع، فلا يمكن لأي بلد في العالم أن يتطور وينمو إلا بجهود أبنائه، تركيز الجهود على دور الدين في منع الفساد؛ لأنه فعل محرم في الديانات كافة، وعلى اعتبار أن الفساد جريمة أخلاقية قبل كل شيء، والتركيز على دفع فئة الشباب للعمل التطوعي لما فيه من دور كبير في إفراغ الأفكار والشحنات السلبية فيه، ووقت الفراغ لصالح المجتمع والدولة

([1]) صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات في مكافحة الفساد الإداري في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2008، ص98.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

وبنائهما بصورة صحيحة من خلال تضحية أبنائها مقابل بروزها وتطورها، فضلاً عن وضع إستراتيجية ثقافية تربوية ودينية تقوم بها مؤسسات ومنظمات ذات العلاقة والاختصاص بوضع مناهج تربوية وثقافية لتأسيس ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال إستراتيجية طويلة المدى من اجل تعزيز قيم الولاء والانتماء بين الفرد والدولة تأسيساً على أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد، فضلاً عن توصية بمبادرة وزارة التربية والتعليم العالي لوضع منهاج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية .

4. التأكيد على **دور الإعلام الحر** الفعال بكل فئاته (المرئية والمسموعة) لكونه يمثل السلطة الرابعة للدولة، والذي بدوره يقوم بفضح ونشر ملفات الفساد بدون قيد أو شرط وتقويم الإعلام الحكومي، وتنقيته من تدخلات الحكومة وتحشيده باتجاه نصرة المجتمع بدون برامج حكومية محرفة ومتحزبة وخارج سيطرة قيادات الدولة ومزاجياتهم وميولهم الفكرية .

5. التأكيد على **استقلالية القضاء والقضاة** وعدم الجمع بين الوظيفة القضائية وأي عمل آخر وعدم الانتماء إلى أي حزب أو منظمة سياسية، أو العمل في أي نشاط سياسي، وكذلك توفير قدر من الضمانات الوظيفية للقضاة بما يكفل استقلالهم الشخصي، وعدم تعرضهم لأي ضغوط سياسية أو مادية أو حزبية أو تهديدات قد تطالهم أو عوائلهم من اجل ضمان عدم خضوعهم لأي جهة وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة أمام القانون .

التوصيـــــــات :::

1. اصبح الفساد ثقافة مستشرية في المجتمعات يضم تحت لوائه منظومة متكاملة تحمل بعداً فلسفياً اكثر من كونه واقع عملي .
2. ان يخضع الكل للقانون واشاعة روح تحمل المسؤولية .
3. السعي بجدية للعمل على تفعيل منظومة الحوكمة الالكترونية لما لها من دور كبير في معالجة موضوعات مراجعة الافراد للمؤسسات ومنع الاتصال بغية القضاء على الرشوة وغيرها .
4. اعتماد آلية تعيين الكفاءات واصحاب الخبرات في المناصب الحيوية والعليا .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

5. ترسيخ القيم والاخلاق في النفس البشرية بما يعزز المنظومة القيمية لدى الفرد في نبذ الفساد بكل اشكاله وتعزيز الهوية الوطنية بما يخدم مصلحة الوطن والمجتمع .
6. ابقاء السياسيين بعيدين عن اجهزة مكافحة الفساد حتى لا تكون هذه الاجهزة اداة لتصفية الحسابات مابين الكتل السياسية .
7. انشاء مراكز تثقيفية وتوعوية بمخاطر الفساد وآثاره السلبية في المستقبل على الفرد والمجتمع والدولة ككل .
8. التأكيد على اصدار تشريعات تجرم الفساد بكل اشكاله ودرجاته .
9. نظراً لكون الفساد لا تعيقه الحدود فلابد من تكثيف الجهود وتعزيز التعاون اقليمياً ودولياً من اجل تحجيمه والقضاء عليه .
10. التأكيد على اهمية الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية من اجل القضاء على الفساد .
11. الدور الكبير الذي يمارسه الاعلام بكل اشكاله المرئية والمسموعة ووسائل التواصل الاجتماعي لا بد من تسخيرها في بيان آثار الفساد و وعواقبه وفضح حالات وقضايا الاخير وجعلها قضية رأي عام .
12. التأكيد على الجانب التربوي من خلال اعادة النظر في تعميم مادة الاخلاق واعتمادها كمادة اساسية في المدارس؛ والتي بمضمونها يزرع في شخصية الفرد مبادئ الصدق والامانة والحق والذمة وبيان عاقبة المخالف .
13. تزويد اجهزة مكافحة الفساد في العراق (النزاهة ومكتب المفتش العام والرقابة المالية) بصلاحيات فرض العقوبات على الموظف الفاسد.

الخاتمة:

إن موضوعة الفساد من الموضوعات المستجدة على الساحة الدولية، ولكن يبدو أن الواقع مليء بصور الفساد التي شاعت بشكل مخيف، وتكمن خطورته على أمن الدول واستقرارها؛ لما يترتب عليه من نزيف

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

للموارد وتهريب للأموال وإخراجها من بلدانها الأصلية، فضلاً عن تهريب أموال الشعب وحرمانه من الاستفادة بها مما يؤثر تأثيراً كبيراً على التنمية والتقدم فيه، ومما يؤسف له أن أكثر الدول تضرراً من الفساد ومما يترتب عليه هي الدول النامية، وهي في حاجة ماسة إلى الأموال التي تهرب منها، خاصة وأنها تعتمد في الغالب خططاً للتنمية الخمسية، ويترتب على الفساد في الغالب تعطيل هذه الخطط، وزيادة معاناة هذه الشعوب بنهب مواردها وناتج كدح وتعب أفرادها.

ونستنتج مما تقدم بأن الدول النامية تعاني أكثر من غيرها من تفشي ظاهرة الفساد في مجتمعاتها، فقد تركت هذه الظاهرة آثارها السلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن الذي يضعف الفساد هو ثقة الجمهور في المؤسسات وبقدرتها على الإصلاح الاقتصادي والسياسي، كما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي، وانتهاك سيادة القانون؛ لأن مكافحة الفساد باعتباره أحد معوقات التنمية يتطلب توفر إرادة سياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح، ومنح هامش من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدوره الفاعل والمؤثر والمساند للجهود التي تبذلها الحكومات والرامية إلى محاربة الفساد.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية:

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الأمواج، بيروت، ط2، 1990.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج3، بيروت، دار صادر، 1968.
3. احمد نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر الناشرون والموزعون، الأردن،2010.
4. المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، هيكلة مجلس النواب العراقي، ودوره في الحياة العامة، بغداد، المنظمة، 2006.
5. بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2009.
6. جمال إبراهيم الحيدري، النماذج الإجرامية للفساد الإداري في قانون العقوبات العراقي، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
7. حيدر علي عبد الله، مشكلة الفساد في العراق وآليات هيأة النزاهة في مكافحته، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.
8. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد المالي والإداري، دار المرتضى، 2007.
9. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية– المحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
10. مازن زاير اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، مطبعة دانية، بغداد، 2007.
11. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008.
12. محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.
13. محمد قاسم القيروتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

ثانياً: الندوات والدراسات

1. إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, 2004.

2. سالم توفيق النجيفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

3. هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

1. أيمن احمد، الفساد السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العلوم السياسية 2012.

2. صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات في مكافحة الفساد الإداري في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2008.

3. نبوية علي الجندي، الفساد السياسي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983.

رابعاً: المجلات والدوريات

1. أبو العطا نرمين، "حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(8)، يناير 2006.

2. آدم نوح علي، مفهوم الفساد السياسي والإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، مجلد21، العدد2، 2005.

3. جلال عبد الله معوض، الفساد السياسي في الدول النامية، مجلة دراسات دولية، العدد 4، بيروت، 1987.

4. خميس البدري, تداول السلطة, رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد, مجلة أوراق عراقية, بغداد, العدد2, 2005.

5. رحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد 23، بغداد، 2009.

6. رياض الخوري، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الإصلاح العربي، أيلول، 2008.

7. سناء محمد سدخان، مظاهر الفساد المالي في عقود مذكرة التفاهم، النفط مقابل الغذاء، مجلة كلية الحقوق، العدد 2، المجلد 18، جامعة النهرين، 2016.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 390-410

8. قاسم حسن صالح، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة، جريدة النهار، العراق، بغداد، العدد 34 شباط، 2012.

9. كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد306، 2004.

10. علي احمد فارس، حل الأزمات: الفساد أنموذجاً، مجلة مركز دراسات والبحوث، بغداد، العدد 2، 2007.

11. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اعتماد الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، د.ت.

خامساً: الكتب الأجنبية

1.Hill, R, jonez.balkin. Administrative corruption.Strategic management journal N0.4. 2006.

2.Webester's Third New International Dictionary of English Language (Unabridged), U.S.A. 1961.

سادساً: شبكة الانترنت:

1.معجم أكسفورد الانكليزي على الرابط الآتي:
https://en.oxforddictionaries.com/definition/corruption

2. مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، الانترنت:
http://shrsc.com/index.htm